باب التّصغير

قاعدة [في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كلّ اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : أَوَّلُهُنّ ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدةً .

فإن لم تكن أولاهن ياء التّصغير أثبت الكُلّ ، تقول في تصغير حيّة : حُيَيّة وفي تصغير أيوب : أُيَيِّب بأربع ياءات . ذكر هذه القاعدة الجوهريّ في (صحاحه) .

ضابط [في الأسماء التي لا تصغر]

قال أبو حيّان : لا تصغّر الأسماء المتوّغلة في البناء كالضّمائر ، وأين، وكم، ومتى ، وكَيف ، وحَيْث ، وإذ ، وما ، ومن، ولا الأسماء المصغّرة ، ولا غير سِوَى وَسُوَى بمعنى غير ، ولا البارحة ، وأمسِ وغد ، وقَصْر[1] بمعنى عشيّة ، ولا الأسماء العاملة عمل

(١) في ط : « وقصر » بالقاف وتشاركها بعض النسخ المخطوطة في ذلك والقَصْر على زنة مَقْعَد ، ومنزِل ، وَمَرْحلة : العشِيّ . وانظر القاموس .

الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ولا الأسماء المختصة بالنّفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظّم شَرْعاً ، ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه ، ولا[1] كلّ ولا بعض ، ولا أيْ ، ولا الظّروف غير المتمكّنة نحو / ذات مرّة ، ولا [٢/١٢٩] الأسماء المحكيّة ، ولا جموع الكثْرة على الإطلاق عند البصريّين .

وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر ، والأضحى والعصر ، استغناءً عنه بقولهم : مُسَيّانا[2] وعُشَيّانا[3] .

وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : و « عصر » بالعين ، والعصر في القاموس: يطلق على اليوم والليلة، والعشيّ إلى احمرار الشمس، ويحرّك أي عَصَر والراجح أنه عَصْر لا قَصر ، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

(١) في ط فقط : « لا كل » بدون واو تحريف .

(٢) المساء والإمساء : ضد الصّباح والإصباح ، والمُمْسي : الإمساء والاسم : المُمْسَى بالضم والكسر ، وأتيته مساء أمسِ وَمُسْيَة بالضم والكسر. وأُمْسِيَّتهُ بالضم . وجاء : مُسَيّانا .

(٣) في القاموس : « وعُشّانا » بتشديد الشين ، وعلق عليه في الهامش بقوله : « قوله : وعشّانا » كذا في النسخ التشديد صوابه : « عُشَيّانا » مصغراً » . وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

قاعدة [التكسير والتصغير من باب واحد]

التّكسِير والتّصغير يجريان من وادٍ واحد . نصّ على هذه القاعدة سيبويه والنّحاة بأسرهم . ومِن ثَمّ فتح ما قبل الياء في التّصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير .

وقيل في تصغير أسود وأجدل[1] : أُسَيْوِد ، وَجُدَيْوِل ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التكسير : أساود ، وجداول ، بإظهارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كُسِر ما بعد ياء التصغير .

وقالوا في تصغير عيد : عُيَيْد شذوذاً ، كما قالوا : في جمعه : أعياد شذوذاً .

ويتوَصّل إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التّكسير . وللحاذق فيه من الترجيح والتخيّر ماله في[2] التكسير .

قال أبو حيّان : وجاء من التّصغير ما هو على خلاف قياس المكبّر بقولهم في مغرب : مُغَيْرِبان ، وفي ، عَشِيّة : عُشَيْشِيَة ، وفي ، رَجل : رُوَيْجِل .

---

(١) الأجدل : الصّقر .

(٢) سقطت كلمة « في » من ط .

قال : وهذا نظير جمع التّكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد : كليالٍ ، ومذاكير ، وأعاريض جمع ليلة وذِكْر ، وَعَرُوض .

قال : وكما أن التّصغير نوعاً يسمى تصغير التّرخيم وهو التّصغير بحذف الزّوائد كُسَوَيْد في أسود كذلك في جمع التّكسير نوع يسمّى جمع ترخيم ، قالوا : ظريف وظُروف ، وخبيث وخُبوث . قال الفارسِيّ : كسّروه على حذف الزّوائد وهو مذهب الجَرْمي والمبرد، يريان هذا في كلّ ما فيه زيادة من الثّلاثي الأصل . وشبّهاه بتصغير التّرخيم ، فقالا في هذا النوع : هو جمع ترخيم .

وهو عند الخليل وسيبويه : مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب في تكسيره ، فيريانه تكسيراً لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير .

قال : وقد يكون صورة المصغّر مثل صورة المكبّر ويكون الفرق بينهما بالتّقدير كما يكون في الجمع مِثْل ذلك، مِثَالُه : مُبَيْطِرُ[1] وَمُسَيْطِر وَمُهَيْمِن . أسماء فاعل في : بَيْطَر وَسَيْطَر وَهَيْمَنَ ، إذا صَغّرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير / مكانها . [٢/١٣٠]

(١) المبيطر : معالج الدّواب .

ونظير ذلك ، فُلْك[١] فإن مفردَه وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميّزان في التقدير .

قال : وكذلك ضَمّةُ فُعَيْل[٢] غير ضَمة فُعْل كما أن ضَمّة فُلْك الذي هو جمع غير ضَمةُ فُلْك الذي هو مفرد .

وقال في (البسيط) : إنما كانا من واد واحدٍ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه :

اشتراكهما في زيادة حرف العِلّة فيهما ثالثاً .

وفي انكسار ما بعد حرف العلةِ فيهما فيما جاوز الثلاثي .

وفي لزوم كلّ واحد منهما حركة معيّنة .

وفي تغيير بنية الكلمة .

والخامس : أن الجمع تكثير ، والتّصغير تقليل . ومن مذهبهم حَمْل الشّيء على نقيضه كما يُحْمل على نظيره .

وقال ابن القَوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : التصغير يُشبه التكسير ؛ ولذلك قال سيبويه : هما من وادٍ واحد من وجوه الفرعيّة، والتّغير، واختراع البناء، ووقوع العلامة ثالثة، وردّ اللّام المحذوفة في الثلاثّي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابع ، وحذف الأصليّ، وفتح ما قبل العلامة ، وحذف ألفات الوَصْل ، واعتلال اللّام لحرف

(١) الفُلك بالضم : السفينة ، ويذكّر .

(٢) أي في تصغير : فُلْك .

اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : وبقى حادي عشر[1] : كسرُ ما بعد العلامة قال وهو عندي أولى بالعد .

[عِلّة ضمّ أول المصغّر]

(فائدة) : قال في (البسيط) : إنما ضُمّ أول المصغّر، لأنه لمّا كان يتضمّن المكبّر ومسبوقاً به جَرى مَجْرى ما لم يُسَمّ فاعله في تضمّن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمّي فاعله، فضمّ أوله كما ضُم أوله.

قاعدة [في جمع الأسماء المصغّرة]

قال في (البسيط) : جميع المُصغّرات لا تجمع جمع تكسير ، بل جمع سلامة ، لأنها لو كُسّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضى إلى زوالها فيزول التّصغير بزوالها ، ولأن التّصغير يدلّ على التقليل فناسبه أن لا يجمع إلاّ ما يوافقه في التّعليل ، وهو التصحيح .

---

(١) لأن وجه الشبه بين التصغير والتكسير عند ابن القواس عشرة وزاد ابن الصائغ وجهاً آخر ، وهو كسر ما بعد علامتي التصغير والتكسير فتكون الجملة أحد عشر وجهاً .

[كلمتان صغرتا بالألف]

(فائدة) : قال في (البسيط) : صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في / دابة : دوابّة : وفي هُدْ هد ، هَدا هِد . [١٣١/٢]

[ثمانية إذا صغرت فيها وجهان]

(فائدة) : ثمانية إذا صَغّرتها فيها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف وتبقى الياء فتقول ثُمَيْنِية .

والثاني : أن تحذف الياء وتبقى الألف فتقول ثُمَينة ، فتقلب الألف ياء ، كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجيح الألف بالتقدّيم ، وترجيح الياء بالحَركة ، وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرّك الياء . والألف حرفٌ ساكنٌ ميّتٌ لا يقبل الحركة ، والياء أيضاً للالحاق بعُذافِر[1] فكانت أقوى عند سيبويه .

[علة عدم تصغير الفعل]

(فائدة) : قال ابن السّراج في (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أَميلحه وما أُحَيْسنه ، والفعل لا يصغّر ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لمّا لزمت موضعاً واحداً ، ولم تتصرّف

---

(١) عُذافِر كعُلابط : الأسد، والعظيم الشديد من الإبل .

ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تُصَغّر .

قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصْل في الأسماء نحو : ابن، واسم، وامرىء ونحوها، لمّا دخلها النّقص الذي لا يوجد إلاَّ في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنّقص .

وقال الزمخشري في (الأحاجي): فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التّصغير ،والفعل نفسه قد صغر في قولك: ما اميلح زيداً ؟ قلتُ هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التّعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز ، وذلك أنهم نقلوا التّصغير من المتعجّب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرّجل إلى النهار في : نهارك صائم ، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل[1] .

(١) انظر النص في : « المحاجاة بالمسائل النحوية » / ١٣١ .

باب النّسب

قاعدة [في الأسماء التي آخرها ياء مشدّدة]

كل ما آخره ياء مشدّدة ، فإنها عند النّسب لا تبقى بل إمّا أن تحذف بالكلية ككرسيّ ويُخْتيّ[1] وشافعيّ ، ومرميّ . أو يحذف أحد حَرَفَيْها ويقلب الثانّيّ واواً كرميّة[2] وتحيّة ، فيقال : رَمَوِيّ وَتَحَويّ ، أو يبقى أحدهما ويُقلب الآخر كحيّ / وحَيَوِيّ .

ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثمّ نسبت إليه ، فإن ياءه [١٣٢/٢] المشدّدة تبقى بحالها مع ياء النّسب ، وذلك أن تصغيره كُسَيّ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف، والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة ، فتحذف الياء المنقلبة عن الألف، وتدغم ياء التّصغير في الياء الأخيرة فتبقى . كُسيّ كَأُخَيّ، ثُم تدخل ياء النسب فيقال ، كُسَيّ . ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين

---

(١) البُخْت بالضم : الإبل الخراسانيّة ، والجمع : بَخاتيّ،وَبَخاتِيّ ، وبخاتٍ والبخّات : مقتنيها.

(٢) في القاموس : رميّ كغَنيّ : قطع صغار من السحاب أو سحابة عظيمة القطر والجمع : أرماء وأرمية ، ورمايا .

الباقيين لأنك إن حذفت ياء التّصغير لم يجز ، لأنها لمعنى والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن ألف كساء مع مافيه من تحريك[1] ياء التّصغير ، فلهذا التزم فيه التّثقيل .

تقسيم [شواذّ النسب]

شواذ النّسب ثلاثة أقسام : قسمٌ كان ينبغي أن يُغيّر فلم يُغَيّر كقولهم في عميرة : عُميريّ .

وقسم كان ينبغي أن لا يغيّر فغيّر كقولهم في الشتاء شِتويّ .

وقسم كان ينبغي أن يغير نوعاً من التّغيير فغير تغييراً غيّره كقولهم في دَر ابِجرد : دراو ردى[2] . وكان القياس أن ينسب الى صدره ؛ لأنه مرّكب .

قاعدة [ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق]

باء النّسب تصيّر الجامد في حكم المشتق حتى يَحْمِل الضّميرَ ، وَيَرْفعَ الظّاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النّسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنّون نحو : البصريين والكوفيّين . ذكره ابن فلاح في (المغنى) .

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « تجريده » مكان : « تحريكه » .

(٢) درا بِجْرد : كورة ببلاد فارس . عمّرها : دراب بن فارس ، وفي ط فقط : « دارا بجرد » بزيادة ألف بعد الدّال . تحريف ، صوابه من المخطوطات والمراجع كالمحاجاة بالمسائل النحوية حيث وردت الكلمة على هذه الصورة في صفحة / ١٣٥ .

باب التقاء الساكنين

قاعدة [في تحريك الساكن المتأخر]

الأصل : تحريك السّاكن المتأخّر ، لأن الثّقل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيّ وتصغيره ، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر . وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون / التغيير في الأول إلاّ لوجه [٢/١٣٣] يرجّحه .

وقيل : الأصل تحريك السّاكن الأول ، لأن به التوصّل إلىٰ النّطق بالثاني فهو كهمزة الوصل .

وقيل : الأصل تحريك ما هو طَرَفُ الكلمة سواء كان أوّل السّاكنين ، أو ثانيهما ، لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخر .

قاعدة [الكسرة هي الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين]

الأصل فيما حرّك منهما الكسرة، لأنها حركة لا توهم الإعراب؛

إذ الكَسْرُ الذي يكون في أحد السّاكنين لا يتخيّل أن مُوجِبَه الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا أل ، ولا إضافة ، بخلاف الضّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ولا تنوين معهما، وذلك فيما لا ينصرف . فلما كانت حركة لا تكون في مُعرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرّك بها .

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النّحويّين ، فإن حرّك بغير الكَسْر فلوجْهٍ ما .

قال : وَيُحْتمل أن يقال: الفتح أصل ، لأن الفرار من الثّقل والفتح أخّفّ الحركات أو يقال الأصل التّحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصّة، وتعيينٍ الحركة تكون لوجهٍ يخصّها .

وقال في (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني : أن الضّم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف، فالتّحريك بهما يلبس بما لا ينصرف. وأمّا الجرّ فلا يكون إلاّ بتنوين أو معاقب له، فلا يقع لَبْس بالتّحريك به. والتحريك بغير

المُلْبِس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع / فإذا احتيج تحريك سكون الفعل حرّك بحركةِ نظيره . وحمل [٢/١٣٤] بقيّة السّواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقلّ من الضّمّة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال . ولا تكون الكسرة إلّا في الأسماء المنصرفة، فالحمل على الأقلّ أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ لِقُوةِ قليلِ الموارد، وضَعْف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسرة بين الضّمّة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط أولى .

بـــاب الإمالـــة

ضابـــط

[في أسباب الإمالة]

قال ابن السّراج: أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف، أو بعدها، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقبلة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذّة ، وهي : شبه الألف بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال .

بـاب التّصريف

[الأشياء الخاصة بالمعتلّ]

(فائدة) : قال ابن الشّجَري في (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فَيْعِل لا يكون ذلك إلّا في المعتلّ العين نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، وليّن ، وبيّن .

الثاني : ما جاء من جمع فاعل على فُعَلَة لم يأت إلا في المعتلّ اللّام كقاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغزاة ، وداعٍ ودعاة .

الثالث : ما جاء من المصادر على : فيعلولة[1] اختّصّ بذلك المعتلّ العين نحو قولهم : بان بينونةً ، وصار صَيْرورة ، وكان كَيْنُونة .

---

(١) في ط فقط : « فعلولة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، وسيبويه ٢/٣٧٢ ، والممتع في التصريف ٢/٥٠٢ .

والأصل عند سيبويه: بيّنونة وصيّرورة وكيّنونة [١] ثم كَيْنُونةً ، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء / والواو، وسبق الأولى بالسكون[٢] . [١٣٥/٢]

والرّابع : ما جاء من المصادر على فُعَلِ ، فهذا مما اختصّ به المعتل اللام وذلك قولهم: التُّقى، والْهُدَى، والسُّرَى .

[الألف أصل في الحروف والأسماء التي تشبهها]

(فائدة) : قال ابن الدّهّان في (الغرّة) : الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلاً في

---

(١) في ط : « كيونونة »

(٢) المصادر التي جاءت على فيعلولة وضحها ابن عصفور في الممتع ٥٠٢/٢ بقوله : « ومن ذلك فيعلولة ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء ، ثم حذفت الياء المتحركة استثقالاً للياءين مع طول البناء .
وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء المتحركة .
وإنما التزم في فيعلولة الحذف لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلاّ حرفاً واحداً ألا ترى أنه على ستة أحرف ، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . . .
والذي يدل على أن كينونة وقيدودة [مصدر قاد : يقود] وأمثالهما في الأصل : فيعلولةٌ ـ شيئان : أحدهما أنهما من ذوات الواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل: كونونة؛ إذ لا موجب لقلب الواو ياء، والآخر : أنه ليس في كلام العرب فعلولة.

الحروف نحو : ما ، ولا ، وفي الأسماء المتوغّلة في شَبَه الحرف نحو : إذا ، وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائدٌ من أصليّ .

ضـــابــط

[الألفات في أواخر الأسماء أربعة]

في (تذكرة ابن الصّائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الألفات في أواخر الأسماء أربعة :

منقلبة عن أصل .

ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ،

ومنقلبة عن زائد للتكثير ،

وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى وَمَعْزَى[1] وقَبَعْثَرى[2] وحُبْلى . فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النّكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

[لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم من جنس واحد ولا واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب]

(١) مَعْزى ، ويمدّ : خلاف الضأن من الغنم .

(٢) قبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، وراية تكون في البحر ، والعظيم الشديد . وفي القاموس : ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث ، وجمعه : مباعث .

قال أبو حيّان : لا يوجد في آخر أسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد في آخر اسمٍ معرب واوٌ قبلها ضمّـة . ومتى أدّى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلبُ الواو ياءً ، والضّمـة كسرة ، فتصير من باب قاضٍ ومشترٍ ، فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

[نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً]

(فائدة) : قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدلّ على كون اللّام ياءً أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء وهي :

بِعَشْرٍ يبينُ القلب في الألف التي عن الواو تبدو في الأخير أو الياءِ
بمستَقَبـل الفعل الثـلاثي وأمْـره ومصــدره والْفِعْلَيْـن أو الـفْــاءِ
وعين لـه إن كانت الـواو فيهمـا وتثنية والجمع خُصّا بالاسماءِ / [١٣٦/٢]
وعاشرها سير الإمـالة في الـذي يشذّ عن الأذهان عنصـرُهُ النّائي

أمثلة ذلـك : يدعـو ، ادع ، غزوا ، دَعْـوة ، دِعْوة ، وعي ، وهي ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان .

[الثلاثيّ أكثر الأبنية]

(فـائـدة) : الثّـلاثِي أكثـر الأبنيــة قـالــه ابن دريـد في (الجمهرة) .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : الثّلاثِيُّ أكثرهـا استعمالاً وأعدلها تركيباً، وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه .

قال : وليس اعتدال الثّلاثِيّ لِقلّة حروفه حسب ، فإنّه لو كان كذلك كان الثُّنائيّ أكثر منه ، وليس كذلك بل له ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتنادي حالهما ، لأن المبتدأ به ، لا يكون إلا متحرّكاً ، والموقوف عليه لا يكـون إلاّ ساكناً . فلما تنافرت حالاهما وسَّطُوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبًّا إليه .

قاعـــدة

[في كيفية النطق بالحرف]

قال في (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف ؟

نظرت إن كان متحرّكاً الحقته هاء السكت ، فقلت : في الباء من ضرب : بَه ، ومن يضرب ، بُه ، ومن اضربي ، بِهْ .

وإن كان ساكنـاً اجتلبت له همـزة الوصـل فقلت في الباء من أضرب : اِبْ .

ضابـــط

[في الأشياء التي جاءت على تِفْعال]

رأيت بخط إبن القَمّاح في مجموع له قال : روي أبو الفضل محمـد بن ناصـر السّلامي عن الخـطيب أبي زكـرّيـا يحي بن علي التبريزيّ إملاءً قال: أملى علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المِعرّي، قال : الأشياء التي جاءت على تِفْعال على ضربين : مصادر وأسماء ، فأمّا المصادر فالتِّلْقاء والتِّبيان وهما في القرآن[1] وقالـوا : التِّنْضـال من المناضلة ، فمنهم من يجعله مصـدراً . ويقال : جـاء لِتيفاق الهلال[2] كما يقال لميقاته ، فمنهم من يجعله مصدراً ، ومنهم من يجعله اسماً .

---

(١) أمّا « تلقاء » فقد ورد في الأعراف /٤٧ : « وإذا صرفت أبصارهم تِلْقاءَ أصحاب النار » .
وفي يونس /١٥ « قل ما يكون لي أن أبدّله من تِلْقاءِ نَفْسي» وفي القصص /٢٢ « ولمّا توجّه تِلْقاء مدين » .
وأمّا : « تبيان » فقد ورد مرّة واحدة فقط في النحل /٨٩ : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لِكُلّ شيء » .

(٢) انظر ما جاء على تِفعال في المزهر ١٣٨/٢ ، ومنها : تيفاق الهـلال : موافقته وفي القاموس : « وفق » وأتيتك لتوفيق الهلال وتوفاقه ، وتيفـاقه وميفاقه ، وتوفّقه أي حين أهلّ . والبيت المعمور تيفاق الكعبة ويفتح : حذاءها .

وأما الأسماء فالتِّنبال وهو القصير ، ورجل تِيتاء[١] أي عِذْيَوْط .
ويقال بالضاد أيضاً ، وتِبْوال موضع : وتِعْشار : موضع ، وتقصار : قلادة
[١٣٧/٢] قصيرة في العُنق ،وتيغار[٢]: حُبٌّ[٣] مقطوع أي خابية ، وتِمْراد[٤] / بُرجٌ
صغير للحمام، وتمساح معروف : من دواب الماء، ورجل تمساح :أي
كذّاب ،وتِمْتان[٥]: واحد التّماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ،

---

(١) في ط : « ورجل تنبال » تحريف ، والصواب : « ورجل تيتاء » لأن التنبال ذكره قبل ذلك ، والتصويب من المخطوطات ، والمزهر ١٣٨/٢ .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « تيغار » بالغين ، وفي المزهر ١٣٨/٢ : ما نصه : التيعار : للحبل المقطوع .
وبحثت عن مادة « يعر » و « يعز » في لسان العرب فلم أجد فيه هاتين الصيغتين .

(٣) وفي ط والنسخ المخطوطة : « حب » بالحاء وفسّر بأنه الخابية.وفي المزهر : « حبل مقطوع » ولعّل الخطأ في المزهر لأنه لا معنى للحبل المقطوع . أما الحُبُّ المقطوع فهو كما في القاموس : « حب » : الجرّة أو الضخمة منها أو الخشبات الأربع توضع عليها الجرّة ذات العروتين » والحُبُّ: بضم الحاء. وفي القاموس أيضاً: الخابئة : الحُبّ ، تركوا همزتها . وانظر شرح شافية ابن الحاجب ١٦٧/١ في هذه الصيغة : صيغة (تفعال) .

(٤) في ط فقط : « وتمراخ » بالخاء ، تحريف ، صوابه من المزهر ١٣٨/٢ والنسخ المخطوطة وكتب اللغة .

(٥) في المزهر ١٣٩/٢ : « تمنان » بالنون ، تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة : وفي القاموس : « متن » التمتين : خيوط الخيام كالتمتان بالكسر جمع تماتين ، وضربُ الخيام بخيوطها .

ورجلٌ تِكْلام : كثير الكلام، وتِلْقام : كثير اللّقم، وتِلِعاب: كثير اللعب، وتمثال واحد التماثيل ، وتِجْفاف:الفرس معروف ، وتِرباع : موضع، وتِرْعام : اسم شاعر ، وتِرْياق في معنى : درياق ، وطرياق ، ذكره ابن دريد في بابِ تِفْعالَ .

قال أبو العلاء : وفيه نظر، لأنه يجوز أن يكون على فِعْيال[1] . ومضى تِهْواء من اللّيل بمعنى هَوِيّ، وناقة تِضْراب وهي القريبة العهد بِضَرْب الفحْل، وتلفاق: ثوبان يخاط أحدهما بالآخر.

بـــاب الزيادة
[ضابط

[في حروف الزيادة]

قال أبو حيّان : لا يزاد حرف من حروف الزّيادة العشرة وهي حروف (سألتمونيها) ـ إلا لأحد ستة أشياء .

الأولى : أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة . وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد .

الثاني : للمدّ نحو : كتاب ، وعجوز، وقضيب .

الثالث : للإلحاق نحو واو : كوثر، وياء : ضَيْغم .

(١) في ط : « فيعال » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الرابع : للإمكان كهمْزة الوصل ، وهاء السّكت ، في الوقف على نحو : قِهْ .

الخامس : العوض نحو تاء التأنيث في : زنادقة ، فإنها عوض من ياء زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان .

السادس : لتكثير الكلمة نحو : ألف قبعثري ، ونون (كَنَهْبَل)[1] .

ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أَوْلى من أن تكون للتكثير . وقال بعضهم :

يُعْرف الأصل من مزيدِ الحروفِ ... باشْتقاقٍ لها وبالتّصريفِ
ولزومٍ وكثْرةٍ ونظيرٍ ... وخروجٍ عنه اصْغِ لِلتّعريف[2]
وبأن يلزم المزيد بناء ... أو يرى الحْرَف حَرْفَ معنًى لطيفِ
[١٣٨/٢] ولِفَقْدِ النّظيرِ أوسعُ بابِ ... فتفطّن مخافةَ التّحريفِ/

(١) الكنهبل ، وتضم باؤه : شجر عِظام .
(٢) في ط : « عن آصغ التعريف » تحريف . وفي هامش ط : كتبت كلمة : « كذا » تعليقاً عليه لعدم الاهتداء إلى تصويبه وتصويبه من النسخ المخطوطة .

[الاختلاف في همزة الوصل]

(فائدة) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدت أوّلاً ، لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحَذْف ، والتّسهيل . وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأةً . وقيل : أصلها الألف ، لأنها من حروف الزّيادة، وهذا موضع زيادة، ولكن قلبت همزة؛ لضرورة التّحرّك؛ إذ لا يبتدأ بساكن ، ويلزم التسلسل .

واختفوا في حركتها ، فَقِيل : أصلها الكسر ؛ لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة .

وقيل : حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين . وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان السّاكن بعدها ضمّة لازمة .

[نظم في همزتي ألف الوصل والقطع]

(فائدة) : قال ياقوت في (معجم الأدباء) : أنشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي ، قال : أنشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكريّ ، لنفسه في ألفي القطع والوصل :

لألف الأمر ضروبٌ تنحصرْ في الفتحِ والضم وأخرىَ تَنْكسِرْ

فالفتح فيما كان من رُباعيِ نحو أَجِب يا زيدُ صَوْت الدّاعِي
والضّم فيما ضُمّ بعد الثاني من فعله المستقبل الزّمانِ
والكسر فيما منهما تخلّى إنْ زاد عن أربعة أو قَلاَّ

قاعدة

[في الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل]

حقّ همزة الوصل الدّخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً .

فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنين ، واثنتين ، وامرىء ، وامرأة ، وأيمن . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

باب الحذف

قاعدة

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : فإن كان غير مبنيّ على فِعْلٍ حذفت/منه اللام نحو: عُطَيّ في تصغير عَطاء ، وَأُحَيّ في تصغير أَحْوَى . وإن كان مبنيًّا على فِعْل ثبتت نحو : يُحْيى من : حَيِي يَحْيَي . [١٣٩/٢]

بـــاب الإدغام

قاعدة

[الإدغام يقوي المعتل]

قال ابن جني في (الخاطريّات) : الإدغام يقوي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح .

ضابط

[في أحسن ما يكون الإدغام]

قال سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا تـوالى بهما خمسة أحرف متحرّكة نحو فعل لّبيدٌ ، لأن توالي الحركـات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسة أحرف متحرّكة في الشّعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كعُلَبِط أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية .

ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المِثْل الأول متحرّك وبعد المِثْل الثّاني ساكنٌ نحو : يد دّاود. قال سيبويه : قصدوا اعتدال أن يكون المتحرّك بين ساكنين[1] .

---

(١) نقل السّيوطي هذا النص من سيبويه بتصرف . انظر سيبويه ٢/٤٠٧ .

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرتـه) : اختلف النّحويّـون في عِلّة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو: قاموا، فذهب الخليل إلى أنها إنّما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفاً لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مُكِّنت [1] لتصوير الألف بعدهـا ، أي ليست واواً مختلسة ، بل هي واو ممتدة ، مشبعة، متمكّنة .

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو : كفروا،وجردوا[2] ، ونحو ذلك من المنفصل .

فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجـاز أن يظن أنـه كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها، وسمّاها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتّصل بالمنفصل في نحو : دخلوا وخرجوا / ليكون العملُ من وجه واحدٍ . [٢/١٤٠]

وقـال الكسـائيّ : دخلت هـذه الألف للفـرق بين الضّميـر

(١) في ط فقط : ركّبت .

(٢) في الهمع ٦/٣٢٥ : وذهب الأخفش ـ يعني أبا الحسن كما في الأشباه ـ وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو : كفروا ، وردّوا ، وجاءوا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها . هذا هو الأصل .

المـرفوعَ ، والضميـر المنصوب في نحـو قول الله تعـالى : ﴿ وإذا كَالُوهم أو وَزَنُوهُم ﴾[1] « فكالوهم » كتبت بغير ألف ، لأن الضّمير منصوبٌ ، ألا ترى أن معناه ، : كالوا لهم ، ووزنوا لهم . فإذا أردت أنهم كالو في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالواهم ووزنوا هم مثل : قاموا هم، وقعدوا هم، فثبت الألف معهم، لأن الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البـركات بن الأنبـاري في كتاب (الإنصاف في مسائـل الخلاف) وأبـو البقاء العُكْبـري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :

١ ـ الاسم مشتق من السّمـو عنـد البصـريين . وقـال الكـوفيين من الوَسْم .

٢ ـ الأسماء السّتة معربة من مكان واحدٍ . وقال الكوفيون من مكانين .

٣ ـ الفعل مشتقّ من المصدر . وقالوا : المصدر مشتق من الفعل .

٤ ـ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا : إنها إعراب .

---

(١) المطففين / ٣.

٥ ـ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون . وقالوا يجوز .

٦ ـ فعل الأمر مبنيّ . وقالوا معرب .

٧ ـ المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ . وقالوا المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

٨ ـ الظرف لا يرفع ا لاسم إذا تقدم عليه .وقالوا: يرفعه.

[١٤١/٢] ٩ ـ الخبر إذا كان اسماً مَحْضاً لا يتضمن ضميراً . وقالوا يتضمن / .

١٠ ـ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره . وقالوا : لا يجب .

١١ ـ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .

١٢ ـ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء. وقالوا: بها أو بفعل محذوف . قولان لهم.

١٣ ـ إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .

١٤ ـ العامل في المفعول الفعل وحده . وقالوا : الفعل والفاعل معاً أو الفاعل فقط أو المعنى . أقوال لهم .

١٥ ـ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدّر . وقالوا : بالظاهر .

١٦ ـ الأولى في باب التنازع إعمال الثاني . وقالوا : الأول .

١٧ ـ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح . وقالوا : يقام .

١٨ ـ نعم وبئس فعلان ماضيان . وقالوا : اسمان .

١٩ ـ افعل في التعجب فعل ماض . وقالوا : اسم .

٢٠ ـ لا يبني فعل التعجب من الألوان . وقالوا : يبني من السّواد والبياض فقط .

٢١ ـ المنصوب في باب كان خبرها ، وفي باب ظن مفعول ثان . وقالوا : حالان .

٢٢ ـ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها . وقالوا : يجوز .

٢٣ ـ يجوز تقديم خبر ليس عليها . وقالوا : لا يجوز .

٢٤ ـ خبر ما الحجازيّة ينتصب بها . وقالوا : بحذف حرف الجرّ .

٢٥ ـ لا يجوز طعامك ما زيد آكلاً . وقالوا : يجوز .

٢٦ ـ يجوز ما طعامك آكلٌ زيد . وقالوا : لا يجوز / . [١٤٢/٢]

٢٧ ـ خبر إن وأخواتها مرفوع بها . وقالوا : لا تعمل في الخبرِ .

٢٨ ـ إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلّا النصب . وقالوا : يجوز الرّفع .

٢٩ ـ إذا خففت إنّ جاز أن تعمل النصب . وقالوا : لا تعمل .

٣٠ ـ لا يجوز دخول لام التّوكيد على خبر لكن . وقالوا : يجوز .

٣١ ـ اللّام الأولى في لعلّ زائدة . وقالوا : أصلية .

٣٢ ـ لا النّافية للجنس إذا دخلت على المفرد بُنِي معها . وقالوا : معرب .

٣٣ ـ لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو : دونك ،

وعليك . وقالوا : يجوز .

٣٤ ـ إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ ـ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو . وقالوا : بالخلاف .

٣٦ ـ لا يقع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧ ـ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ ـ إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ ، وكررّته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرّفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها ، وقائم فيها . وقالوا : لا يجوز إلاّ النصب .

٣٩ ـ لا يجوز تقديم التّمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفاً .

٤٠ ـ المستثني منصوب بالفعل السّابق بواسطة إلاّ . وقالوا : على التشبيه بالمفعول .

٤١ ـ لا تكون إلا بمعنى الواو . وقالوا : تكون .

[١٤٣/٢] ٤٢ ـ لا يجوز تقديم الاستثناء في أوّل الكلام . وقالوا : يجوز /

٤٣ ـ حاشا في الاستثناء حرف جَرّ . وقالوا : فعل ماض .

٤٤ ـ إذا أضيفت غير الى متمّكن لم يجز بناؤها . وقالوا :يجوز .

٤٥ ـ لا يقع سِوى وسواءٌ إلّا ظرفاً . وقالوا : يقع ظَرْفاً وغير ظَرف

٤٦ ـ كم في العدد بسيطة . وقالوا : مركّبة .

٤٧ ـ إذا فصل بين كم الخبريّة وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه . وقالوا : يجوز .

٤٨ ـ لا يجوز إضافة النّيف إلى العشرة . وقالوا : يجوز .

٤٩ ـ يقال قبضت الخمسة عشر درهماً ولا يقال الخمسة العشر الدراهم . وقالوا : يجوز .

٥٠ ـ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر . وقالوا لا يجوز .

٥١ ـ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضّمّ ، وقالوا : معرب بغير تنوين .

٥٢ ـ لا يجوز نداء ما فيه ـ أل ـ في الاختيار . وقالوا : يجوز .

٥٣ ـ الميم المشدّدة في اللّهم عوض من ـ يا ـ في أوّل الأسم . وقالوا : أصله : يا الله أمّنا بخير ، فحذف ووصلت الميم المشدّدة بالاسم .

٥٤ ـ لا يجوز ترخيم المضاف . وقالوا : يجوز .

٥٥ ـ لا يجوز ترخيم الثّلاثي بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متّحركاً قولان .

٥٦ ـ لا يحذف في التّرخيم من الرّباعيّ إلّا آخره . وقالوا : يحذف ثالثه أيضاً .

٥٧ ـ لا يجوز نُدبة النّكرة ولا الموصول . وقالوا : يجوز .

٥٨ ـ لا تلحق علامة النّدبة الصفة . وقالوا : يجوز .

٥٩ ـ لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان . وقالوا : تكون .

٦٠ ـ رب حرف . وقالوا : اسم .

[١٤٤/٢] ٦١ ـ الجر بعد واو رب برُبّ المقدّرة . وقالوا : بالواو / .

٦٢ ـ منذ بسيطة . وقالوا : مركّبة .

٦٣ ـ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ . وقالوا : بفعل محذوف .

٦٤ ـ لا يجوز حذف حرف القسم وأبقاء عمله من غير عوض إلّا في اسم الله خاصة . وقالوا : يجوز في كُلّ اسم .

٦٥ ـ اللّام في قولك : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء . وقالوا : لام القسم محذوفاً .

٦٦ ـ أيمن الله في القسم مفرد . وقالوا : جمع يمين .

٦٧ ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . وقالوا : يجوز .

٦٨ ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا اختلف اللّفظان .

٦٩ ـ كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنّيان معنًى . وقالوا : مثنيان لفظاً ومعنًى .

٧٠ ـ لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويًّا . وقالوا يجوز إذا كانت محدودة .

٧١ ـ لا يجوز زيادة واو العطف . وقالوا يجوز.

٧٢ - لا يجوز العطف على الضّمير والمجرور إلا باعادة الجارّ . وقالوا يجوز بدونه .

٧٣ - لا يجوز العطف على الضّمير المتّصل المرفوع . وقالوا : يجوز .

٧٤ - لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل . وقالوا : يجوز .

٧٥ - لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب . وقالوا : يجوز .

٧٦ - يجوز صرف أفضل منك في الشعر . وقالوا : لا يجوز .

٧٧ - لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة . وقالوا : يجوز .

٧٨ - الآن اسم في الأصل . وقالوا : أصله فعل ماضٍ / . [١٤٥/٢]

٧٩ - يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل . وقالوا : بحروف المضارعة .

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة . وقالوا : على الصّرف[1] .

٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن . وقالوا: على الخلاف .

٨٢ - إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها . وقالوا : يبقى .

---

(١) في هامش ط : « كذا » ويعني هذا الجهل بمدلول هذه الكلمة.والصرف في مصطلح الكوفيّين هو مخالفة الثاني للأول ، / ٥٥٦ أو مخالفة ما بعد واو المعية لما قبلها . انظر الإنصاف ٢/٥٥٦ .

٨٣ ـ (كي) تكون ناصبة وجارة . وقالوا : لا تكون حَرْف جَرّ .

٨٤ ـ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة . وقالوا باللّام نفسها .

٨٥ ـ لا يجمع بين اللّام وكي وأن . وقالوا : يجوز .

٨٦ ـ النصب بعد حتى بأن مضمرة . وقالوا : بحتى .

٨٧ ـ إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره المذكور . وقالوا : بالعائد من الفعل إليه .

٨٨ ـ لا يجوز تقديم معمول جواب الشّرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط . وقالوا : يجوز .

٨٩ ـ إن لا تكون بمعنى إذْ . وقالوا : تكون .

٩٠ ـ إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النّافية كانت زائدة . وقالوا : نافية .

٩١ ـ إذا وقعت اللّام بعد إنْ الخفيفة كانت إن مخففة من الثّقيلة واللّام للتأكيد . وقالوا : إنْ بمعنى ما ، واللّام بمعنى إلّا .

٩٢ ـ لا يجازي بكيف ، وقالوا : يجازي بها .

٩٣ ـ السّيّن أصل . وقالوا : أصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

[١٤٦/٢] ٩٤ ـ إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثّانية/ وقالوا : الأولى .

٩٥ ـ لا يؤكّد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنّث بالنّون الخفيفة . وقالوا : يجوز .

٩٦ ـ ذا ، والّذي ، وهو ، وهي ، بكمالها الاسم . وقالوا : الذّال ،

والهاء فقط .

٩٧ ـ الضّمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ . وقالوا : في موضع رفع .

٩٨ ـ الضّمير في نحو : إيّاي وإياك ، وإيّاه . : إيا ، وقالوا : الياء والكاف والهاء .

٩٩ ـ يقال : فإذا هو هي . وقالوا : فإذا هو إياها .

١٠٠ ـ (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر . وقالوا : المبهم .

١٠١ ـ ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولاً . وقالوا : يكون .

١٠٢ ـ همزة بين بين غير ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف.

منها : الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ومنها : لا يجوز حذف نون التّثنية لغير الإضافة . وجوّزه الكوفيون .

* * *

انتهى الفن الثاني من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه سلسلة الذهب وهو الفنّ الثّالث

الفن الثالث

بناء المسائل بعضها على بعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أَنْعم وَأَلْهم ، وأوضح مِنْ دقائق الحقـائق وفـهَّم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسَلّم .

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنّظائر وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّب على الأبواب وسميّته : (سِلْسلة الذّهب في البناء من كلام العرب) .

بـــاب الإعراب والبـناء

مسألة [الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه]

اختلف في فعل الأمر العـاري من اللاّم وحـرف المضارعـة نحو : اضْرِبْ على مذهبين :

احدهما : أنه مبنيّ . وعليه البصريّون .

والثاني : أنه معرب مجزوم بلام محذوفة . وهو رأي الكوفيين .

وقال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو عليّ الحسن بن أبي الأحوص .

والخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ .

فمذهب البصريّين : لا ، وأن الأصل في الأفعال البناء . والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم . وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب .

ومذهب الكوفيين : نعم ، فهو معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً، وإبقاء عمله .

ومذهب الكوفيين : نعم .

الثالثة : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في

الأمر مبنيًّا على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مُرْتَجَلَةً ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيّرة وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن قال : إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع / فهي عندهم [١٤٨/٢] مبنيّة على الوقف ليس إلّا . انتهى .

وقال الشّلوبين : في (شرح الجزولية) : القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبنيّ على قول الكوفيين : إن بِنيْة فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللّام .

مسألة

[في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد]

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب) : إذا اتصل بالفعل نون التّوكيد ، ولم يكن معه ضميرٌ بارز لفظاً ولا تقديراً بُنِيِ معها إجماعاً نحو : هل تَضْرِبَنّ للواحد المخاطب ، وهل تَضْرِبِنّ للواحدة الغائبة .

واختلف في عِلّة البناء .

فمذهب سيبويه : أن الفُعل ركّب مع الحَرف فبُني كما بني

الاسم لمّا ركّب مع الحرف في نحو : لا رَجُل .

ومذهب غيره: أن النّون لما أكدت الفعل قَوّت فيه معنى الفعليّة، فعاد إلى أصله وهو البناء .

قال : ويبنى على الخلاف في العلّة خلاف فيما إذا اتّصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين نحو : تضربان ، أو ضمير جمع المذكر نحو تَضْرِبُنّ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو: تَضْرِبنّ، هل هو معرب أو مبني ؟ .

فمن علّل بالتّركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء ، فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النّونات أو النّونين .

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيًّا ، ويكون حذف النّون هنا للبناء . انتهى .

مسألة

[في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجمع النّحاة على أن حرف العلّة في نحو : يخشى ، ويغزو ، ويرمي تحذف[1] عند وجود

(١) في ط فقط: «محذوف»، تحريف

الجازم .

واختلفوا في حذفها لماذا ؟ فالذي فهم من كلام سيبويه : أنها حذفت عند الجازم، لا للجازم .

ومذهب ابن السّراج وأكثر النّحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم ،

وهذا الخلاف مبنيٌّ على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟ .

فمذهب سيبويه: أن فيها حركات مقدّرة في الرفع، وفي الألف في النصب / ، فهو إذا جزم يقول:[1] الجازم حذف الحركات [٢/١٤٩] المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلّة عنده لئلا يلتبس الرّفع بالجزم .

وعند ابن السّرّاج : أنه لا حركة مقدّرة في الرفع . وقال : لما كان الإعراب في الأسماء لمعنًى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللّفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدّلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللّفظ . فالجازم لمّا لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف . وقال : إن الجازم كالمُسَهِّل إن وجد في البدن فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قُوى البدن . وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف . انتهى .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : (يقوّي).

مسـألة

[جواز الحذف وعدمه إذا كـان حرف العلة بـدلاً من همزة]

قال ابن النّحاس أيضاً : إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان : حذف حرف العِلّة مع الجازم ، وبقاؤه .

وهذان الوجهان مبنيّان على أن إبدال حرف العلّة هل هو بدل قياسِيّ أو غير قياسي ؟ .

فإن قلنا: إنه بدل قياسِيّ ثبت حرف العلة مع الجازم، لأنه همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسيّ صار حرف العلة متمحّضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العِلّة المحض في : يغزو ، ويرمي ، ويخشى . انتهى .

مسـألة

[حكم الكلمـات قبـل التـركيب في مجـال البنـاء والإعراب .]

قـال الشّيخ بهـاء الـدين بن النحـاس في (تعليقـه على المقرب) : الكلمات قبل التّركيب ، هل يقال لها : مبنيّة أو لا توصف

بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف نحو قولنا : زيد ، عمرو ، وبكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثة . فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذٍ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان[1] المعاني التي تُلْبِس لولا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلة ، لا نائباً عن غيره ، ويكون دخوله الاسماء لما تقدّم من طريان[2] المعاني عليها عند التّركيب . انتهى / . [٢/١٥٠]

بـــاب المنصرف وغير المنصرف

مســـألة

[وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ، ولا غير منصرفة]

قال في (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه عِلّتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه عِلّتان ، وتأثيرهما منع الجَرّ

(١) هكذا في ط والمخطوطات : « طريان » بالطاء ، ولم أجد في اللسان : « طريان » مصدراً لـ « طرأ » ولعلّها : « جريان » بالراء ، فحرّفت .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « طريان » وقد أشرنا إلى هذه الكلمة سابقاً . وقلنا : لعلها : « جريان » لأني لم أجد في اللسان : « طريان » مصدر لطرأ .

والتنوين لفظاً وتقديراً دخل فيه التّثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللاّم والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتّنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللاّم والإضافة يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

مسألة

[اختلاف النحويين في الصرف]

اختلف النّحويّون في الصرف .

فمذهب المحققّين كما قال أبو البقاء في (اللباب) : أنه التّنوين وحده .

وقال آخرون : هو الجرّ مع التّنوين ، وينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته أل ، فعلى الأوّل هو باقٍ على منع صَرْفه ، وإنما يجرّ بالكسرة فقط ، وعلى الثّاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصّل) : اختلفوا في منع الصرف ما هو ؟

فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدةً ،

وليس أحدهما تابعاً للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال .

وقال قومٌ ينتمون إلى التحقيق : إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفّة وهو التنوين وحده لثقل[1] ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجرّ التّنوين في الزّوال ، لأن التنوين خاصّة للاسم ، والجّر خاصة له أيضاً، فتبع الخاصة الخاصة . ويدُلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجرّ فيه ، إنما يذهب منه التّنوين لا غيره .

فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم ، الأسمر باقٍ على منع صرفه ، وإن انجرّ ، لأن الشّبه قائم ، وعَلَمُ الصّرف الذي هو التنوين معدوم .

[١٥١/٢] وعلى القول الأول يكون / الاسم منصرفاً ، لأنه لمّا دخله الألف واللاّم والإضافة وهما خاصة للاسم بَعُد عن الأفعال وغلبت الاسميّة فانصرف . انتهى .

---

(١) في ط فقط : « لنقل » بالنون ، تحريف .

مسـألة

[باب مثنى وثلاث]

مذهب الجمهور : أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدْل مع الوصفيّة .

وذهب الفراء : إلى أن منعها للعدل والتعْريف بنيّة الإضافة وينبني على الخلاف صرفها مذهوباً بها مَذْهَب الأسماء أي منكرة ، فأجازه الفراء بناء على رأيها أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير . ومنعه الجمهور .

مسـألة

[تسمية المذكّر بوصف المؤنث]

إذا سمّى مذّكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث ، وظلوم ، وجريح ، فالبصريّون يصرفونه بناءً على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمّن اللّبس وحملاً على المعنى ، فقولهم : مررت بأمرأة حائض بمعنى : شخص حائض ، ويدُلّ لذلك : أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التّاء .

والكوفيّون يمنعونه بناءً على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق .